شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية . . .ة

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم رفق كتابنا الاتى :-

١) المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠.

٢) قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى٢٠٢١/٩/٣٠.

٣) قائمة الدخل الشامل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى٢٠٢١/٩/٣٠ .

٤) قائمة التدفقات النقدية عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

٥) قائمة التغير فى حقوق الملكية عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

٦) الايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وذلك وفقاً لنماذج متطلبات الافصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية .

٧) تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

٨) تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً فى / /٢٠٢١

رئيس
القطاع المالى

محاسب / رضا عمرعبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax :٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

مركز المعلومات واتخاذ القرار : mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا
القطاع المالى
الادارة العامة للحسابات

المؤشر المالى

فى ٢٠٢١/٩/٣٠

القيمة بالجنيه

كلى	جزئى	البيان	رقم الايضاح	المقارن ٢٠٢١/٦/٣٠
		الاصول طويلة الاجل		
	١٠٠٨٢١٤٨٩	الأصول الثابتة (بالصافى)	٥	١٠٣٨٣٢١٧٤
	١٨٣٩٣١١٣	مشروعات تحت التنفيذ	٦	١٥٢٩٦٩٥١
	١٢٧١٣٨٢	الاستثمارات طويلة الاجل	٩	١٢٧١٣٨٢
١٢٠٤٨٥٩٨٤		مجموع الأصول غير المتداولة		١٢٠٤٠٠٥٠٧
		الأصول المتداولة		
	٢٦١٦٢٤٠٥	المخزون	٧	٣٢٣٠٣٥٢٧
	٥٦٨٣١٤٢٤٢	المدينون وأوراق القبض	١١	٥٧٧٣٧٧٧٩٨
	١٣٩١٦١٥	استثمارات متداولة فى أوراق مالية		١٣٩١٦١٥
	٤٤٥٠٠٠٠٠٠	اذون خزانة	١٢	٤٢٣٠٠٠٠٠٠
	٨٩٩٨١٥٩	النقدية والودائع بالصندوق والبنوك	١٢	١٨٣٤٨٩٢٤
١٠٤٩٨٦٦٤٢١		مجموع الأصول المتداولة		١٠٥٢٤٢١٨٦٤
١١٧٠٣٥٢٤٠٥		إجمالى الاصول		١١٧٢٨٢٢٣٧١

الموقع الالكترونى
: East DElta mills.com
Fax :٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨
Edmc.delta@yahoo.com

mostafa :

شركة مطاحن شرق الدلتا
القطاع المالى
الادارة العامة للحسابات

تابع / المركز المالى

فى ٢٠٢١/٩/٣٠

القيمة بالجنيه

كلى	جزئى	البيان	رقم الايضاح	المقارن ٢٠٢١/٦/٣٠
		حقوق الملكية		
	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع	٢	٦٠٠٠٠٠٠٠
	٢١٦٣٨٧٥٧٧	الاحتياطيات	١٣	٢١٦٣٨٧٥٧٧
	٢٤٢٢١٧٦٨	ارباح الفترة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠		
٣٠٠٦٠٩٣٤٥		**مجموع حقوق الملكية**		٢٧٦٣٨٧٥٧٧
		الالتزامات غير المتداولة		
	١٠٨٩٧٧٦٢	الضريبة المؤجلة		١٠٨٩٧٧٦٢
١٠٨٩٧٧٦٢		**مجموع الالتزامات غير المتداولة**		١٠٨٩٧٧٦٢
		الالتزامات المتداولة		
	١٥٣٢٩٨٨١٥	المخصصات (بخلاف الإهلاك)	١٤	١٥٣٢٩٨٨١٥
	٧٠٥٥٤٦٤٨٣	الدائنون وأوراق الدفع	١٥	٧٣٢٢٣٨٢١٧
٨٥٨٨٤٥٢٩٨		**مجموع الالتزامات المتداولة**		٨٨٥٥٣٧٠٣٢
١١٧٠٣٥٢٤٠٥		**مجموع حقوق الملكية والالتزامات**		١١٧٢٨٢٢٣٧١

* تعتبر الإيضاحات المتممة والمرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

المشرف
على القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

مراقب الحسابات

أ.د / عبدالرسول عبدالهادى عبدالرسول
سجل هيئة الرقابة المالية (٢٥٠)
سجل البنك المركزى المصرى (٢٩٠

الموقع الالكترونى
: East DElta mills.com
Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨
Edmc.delta@yahoo.com

mostafa :

شركة مطاحن شرق الدلتا

ش. م. م

القطاع المالي

الإدارة العامة للتكاليف والتحليل المالى

قائمة الدخل

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣٠-٩-٢٠٢١م (مركز مالي ٣شهور)

القيمة جنيه

من١-٧-٢٠٢١حتى ٣٠-٠٩-٢٠٢١				البيان			من١-٧-٢٠٢٠حتى ٣٠-٠٩-٢٠٢٠	
كلى	جزئى	كلى	جزئى		جزئي	كلى	جزئى	كلى
				إيرادات النشاط	١١٠٩٠٢٩٥٥			١٢٠٣٣٣١٩٦
				يخصم منه: تكاليف إيرادات النشاط	٨١٤٦٦٢٠٦			٨١٩٤٥١٧٩
٠		٠		مجمل الربح (الخسارة)		٢٩٤٣٦٧٤٩		٣٨٣٨٨٠١٧
				يضاف إليه :				
				إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة	٠			٠
				إيرادات استثمارات مالية أخرى	١٣٢٣٦٣٢٧			١١٧٧٠٦٦٨
٠		٠		الاجمالي		١٣٢٣٦٣٢٧		١١٧٧٠٦٦٨
٠		٠		يخصم منها :		٤٢٦٧٣٠٧٦		٥٠١٥٨٦٨٥
				رواتب مقطوعة	٣٩٠٦٩١			٣٧٩١٣٧
				مصروفات إدارية أخرى	١٦٣٤٣٥١٣			١٩٨٦٣٣٤٠
				أعباء وخسائر أخرى	٨٩٦٦٩٨			٨٦٦٧٤٢
				مخصصات بخلاف الاهلاك	٠			٠
٠		٠				١٧٦٣٠٩٠٢		٢١١٠٩٢١٩
٠		٠		صافى الربح (خسائر النشاط)		٢٥٠٤٢١٧٤		٢٩٠٤٩٤٦٦
				يضاف فوائد دائنة		١٢٨٣٦٤		١٦٩٤٤٨
٠		٠		صافى أرباح (خسائر النشاط)		٢٥١٧٠٥٣٨		٢٩٢١٨٩١٤
				مخصصات انتفى الغرض منها	٠			٨٣٤٠٠٠
				ايرادات وارباح متنوعة	١٩٧٢٠٠٤			١٠٥٤٣٥١
				ايرادات / مصروفات سنوات سابقة	٧١٤٥١٨			(٢٧٠١٣٩٦)
				ايرادات وارباح (خسائر) اخرى	٣٣٦١٢٢٠			٤٢٤٥٦١٩
				ارباح راسمالية	٣٤٨٨			٣٠٥٤٦
٠		٠				٦٠٥١٢٣٠		٣٤٦٣١٢٠
٠		٠		صافى الربح (الخسارة) قبل الضريبة		٣١٢٢١٧٦٨		٣٢٦٨٢٠٣٤
				يخصم نفقة ضريبية مؤجلة		٠		(٢٥٠٠٠٠)
				يخصم ضريبة الدخل		٧٠٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠٠
٠		٠		صافى الربح (الخسارة) بعد الضريبة		٢٤٢٢١٧٦٨		٢٥٤٣٢٠٣٤

مدير عام التكاليف والموازنة

محاسب / محمد أحمد فؤاد الطوانسي

المشرف العام على القطاع المالي

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز سمره

مراقب الحسابات

أ.د/ عبدالرسول عبدالهادي

س. هـ. العامة للرقابة المالية رقم ٢٥٠

سجل البنك المركزي المصري ٢٩٠

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

تكاليف_HossamFayed

شركة مصاحن شرق الدلتا

ش. م. م

القطاع المالي

الإدارة العامة للتكاليف والتحليل المالي

حـ/ قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣٠-٩-٢٠٢١م (مركز مالي ٣شهور)

القيمة بالجنيه

البيان	الفترة الحالية		الفترة المقارنة
	جزئى	كلى	
ربح الفترة		٢٤٢٢١٧٦٨	٢٥٤٣٢٠٣٤
الدخل الشامل الاخر		-	٠
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية (ب)		-	-
الأصول المالية المتاحة للبيع		-	-
تغطية التدفق النقدي (ب)		-	-
الأرباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاش		-	-
نصيب المنشأة من الدخل الشامل الاخر في الشركات الشقيقة (ج)		-	-
ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الأخرى (د)	٠		٠
مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة		٠	٠
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة		٢٤٢٢١٧٦٨	٢٥٤٣٢٠٣٤

مدير عام التكاليف والموازنة

محاسب/ محمد احمد فؤاد الطوانسي

رئيس القطاع المالي

محاسب/ رضا عمر عبدالعزيز سمره

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

مراقب الحسابات

أ.د/ عبدالرسول عبدالهادي

س.ه.ا العامة للرقابة المالية رقم ٢٥٠

سجل البنك المركزي المصري ٢٩٠

شركة مطاحن شرق الدلتا
القطاع المالي
الادارة العامة للحسابات

قائمة التغير في حقوق الملكية
فى ٢٠٢١/٩/٣٠

القيمة بالجنيه

البيان	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي نظامي	احتياطي رأسمالي	احتياطيات أخرى	ارباح الفترة	اجمالى حقوق المساهمين
الرصيد فى ٢٠٢٠/٦/٣٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٣٧٨٩٧٥٩	١١٠١٢٠٢٥٨	٨٠٢١٦٧٥	١٧٦٧٦٣٤٤		٢٥٩٦٠٨٠٣٦
ارباح العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١						١٢٧١٩٢٣٥٠	١٢٧١٩٢٣٥٠
ارباح مرحلة						١٤٤٧٧٦٢٩-	١٤٤٧٧٦٢٩-
المحول للإحتياطى القانونى		٦٣٥١٨٠١				٦٣٥١٨٠١-	
المحول للاحتياطي النظامى			١٠٢٧١٤١٣			١٠٢٧١٤١٣-	
المحول للاحتياطي للراسمالى				١٥٦٣٢٧		١٥٦٣٢٧-	
توزيعات الارباح						٩٥٩٣٥١٨٠-	٩٥٩٣٥١٨٠-
الرصيد فى ٢٠٢١/٦/٣٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٧٠١٤١٥٦٠	١٢٠٣٩١٦٧١	٨١٧٨٠٠٢	١٧٦٧٦٣٤٤	٠	٢٧٦٣٨٧٥٧٧
ارباح الفترة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠						٢٤٢٢١٧٦٨	٢٤٢٢١٧٦٨

المشرف
على القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

مراقب الحسابات

أ . د / عبدالرسول عبدالهادى عبدالرسول
سجل هيئة الرقابة المالية (٢٥٠)
سجل البنك المركزى المصرى (٢٩٠)

الموقع الالكتروني
: East DElta mills.com
Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨
Edmc.delta@yahoo.com

شركة مصانع شرق الدلتا
القطاع المالى
الادارة العامة للحسابات

قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٩/٣٠

القيمة بالجنيه

البيـــــان	جزئى	كلـــى	فترة المقارنة
أولاً : التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
مقبوضات نقدية من العملاء	١٦٦٣٠٢٥٢٨		١٧٨٣٠٦٣٩٥
مدفوعات للموردين	٧٤٠٨٨٧٤٦-		٦٣٩٩٩٠٢٣-
اجور مدفوعة	٣٥٣١٠٠٢٦-		٣٦٨٧٦٦٣٦-
فوائد دائنة مقبوضة	١٢٨٣٦٤		٢٣٩٨١١٣
ضرائب ورسوم وهيئة التأمينات مدفوعة	٢٩٧٩٣٥٥٥-		٢٧١٠٨٨١٦-
مقبوضات اخرى	٤٢٩٣٤٩٠		٦٨٧٣٦٥
مدفوعات اخرى	٢٤٥٧٤٧٦١-		١٩٦٦٠٥٤٦-
مدفوعات لشراء أذون خزانة	٢٠٤٩٥٣٣٢٠-		٢٥٧٦٥٤٤١٠-
مقبوضات من أذون خزانة	١٩٠٥٠٠٠٠٠		٢٢٤٩٧٨٧٠٠
١- صافى التدفقات النقدية من انشطة التشغيل		٧٤٩٦٠٢٦-	١٠٧١١٤٢
ثانياً : التدفقات النقدية المستخدمة فى انشطة الاستثمار			
مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة	١٨٥٨٢٢٧-		٦٢١٠٨٣-
متحصلات من بيع أصول ثابتة	٣٤٨٨		٣٠٥٤٦
٢- صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى انشطة الاستثمار		١٨٥٤٧٣٩-	٥٩٠٥٣٧-
ثالثاً : التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة			
٣- صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل		٠	٠
التغير فى حركة النقدية خلال الفترة المالية (١+٢+٣)		٩٣٥٠٧٦٥-	٤٨٠٦٠٥
رصيد النقدية وما فى حكمها أول الفترة المالية		١٨٣٤٨٩٢٤	١٢٦٦٥٩٧٨
رصيد النقدية وما فى حكمها آخر الفترة المالية		٨٩٩٨١٥٩	١٣١٤٦٥٨٣

المشرف
على القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

الموقع الالكتروني
: East DElta mills.com
Fax :٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨
Edmc.delta@yahoo.com

الادارة العامة للحسابات - القطاع المالى : mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
فى ٢٠٢١/٩/٣٠

١- نشاط الشركة وأغراضها :

- تصنيع وتجارة واستيراد وتخزين وتبخير وصيانة وتعبئة وتجهيز ونقل وتوزيع الحبوب ومنتجاتها وبدائلها والاستثمار العقاري .

٢- رأس مال الشركة :

- رأس المال المرخص به ١٥٠ مليون جنيه رأس المال المصدر والمدفوع ٦٠ مليون جنيه مدفوعاً بالكامل وموزعاً على ٦ ملايين سهم قيمة كل سهم الاسمية عشرة جنيهات مصرية جميعها أسهم نقدية .

٣- هيكل رأس المال :

جميع الأسهم اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

- ٢٥,٥% الشركة القابضة للصناعات الغذائية .
- ١٠% اتحاد العاملين المساهمين .
- ٦٤,٥% باقي المساهمين .
- وقد تم قيد أسهم الشركة بنظام الحفظ المركزي لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي (ش . م . م) في ١٩٩٧/١٠/٢٦ .
- صدر قرار لجنة التحفظ والتصرف فى اموال الجامعات الارهابية والارهابين بتعيين مفوضاً من قبل لجنة التحفظ لإدارة محفظة الاوراق المالية وإتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بشركة مطاحن شرق الدلتا فى شأن الجمعية العمومية ومجالس الادارات لكلاً من السادة (محمد عبدالحميد احمد لطفى الفقى – المثنى محمد عبدالحميد احمد لطفى الفقى – فاطمة النبوية محمد ابو الحسن).

٤- السياسات المحاسبية المتبعة :

- يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بان المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة .
- يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق .
- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية .
- تم حساب الإهلاك تقديريا وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة .
- تم تشكيل لجنة فنية من قبل الشركة لدراسة معدلات الإهلاك لباقي الوحدات حيث تم توحيد أسس حساب قسط الإهلاك وذلك تنفيذاً لتوصيات الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٢/١٠/٣١ مع الإستعانة بذوي الخبرة في هذا المجال من جهات خارجية وتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) فقرة رقم ٥١ ، ٥٧ .

: mostafa

٥- الأصول الثابتة :

- يتم جرد الأصول الثابتة للشركة في ٦/٣٠ كا لمتبع من كل عام .
- تضمن حـ / الأصول الثابتة أراضى فضاء (أحمد صالح) وهذه الأرض تستغلها الشركة في عمليات التشوين

وفيما يلى بيان بمعدلات الإهلاك للأصول الثابتة .

البيان	معدلا الإهلاك
المبانى والانشاءات (انتاجى)	%٣
المبانى والانشاءات (ادارى)	%٢
الات ومعدات	%٧
اثاث	%١٠
لحلب الالى	%٢٥
وسائل نقل (سيارات نقل)	%١٥
وسائل نقل (سيارات ملاكى)	%٢٠

٦- مشروعات تحت التنفيذ :

- يتمثل هذا البند في المبالغ التي تم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل وحينئذ يتم تعليتها لبند الأصول الثابتة :

القيمة بالجنيه

البيان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠
تكوين استثمارى	٥٤٦٦٢٥٧	٢٥٧٠٩٣٣
انفاق استثمارى	١٢٩٢٦٨٥٦	١٢٧٢٦٠١٨
الاجمالى	١٨٣٩٣١١٣	١٥٢٩٦٩٥١

٧- المخزون :

- يتم تقييم المخزون من الإنتاج التام على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما اقل طبقاً للمتبع في السنوات السابقة :

القيمة بالجنيه

البيان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	٢٥٢٥٣٩٣٥	٣٠٨٨٢٦١٠
انتاج تام	٦٧٠٢٠٤	١٢٢٠٦٦٣
مخزون لدى الغير	٠	٠
اعتمادات مستندية	٢٣٨٢٦٦	٢٠٠٢٥٤
الاجمالى	٢٦١٦٢٤٠٥	٣٢٣٠٣٥٢٧

mostafa :

٨- إثبات الإيراد :

- يتم الاعتراف بالإيراد عندما تتوفر درجة كافية من التأكد بان المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق الى الشركة ويمكن **قياس** قيمة الايراد بشكل موثوق به وذلك بعد تطبيق وتوافر شروط معايير المحاسبة المصرية .

٩- الاستثمارات (طويلة الأجل) :

- بالنسبة للاستثمارات **طويلة** الأجل فهي عبارة عن استثمارات في سندات حكومية طبقاً للقوانين المصرية التي كانت سارية .

١٠- الاستثمارات المالية المتداولة :

- سيتم تقييم الاستثمارات المتداولة بالقيمة العادلة فى ٦/٣٠ كا لمتبع من كل عام .
- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى مبلغ ٢,٥٩٣ مليون جنيه قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية التي تصرفت فيها الشركة المصرية الخليجية دون الرجوع إلى الشركة وتبلغ القيمة السوقية لها في تاريخ التصرف ١,٧٣٦ مليون جنيه وحصلت الشركة على شيك بهذه القيمة من شركة قناة السويس للتامين وتم إضافته بحساب الشركة في ٢٠٠٤/١١/١٢ ليصبح رصيد الشركة المصرية الخليجية ٢,٥٩٣ مليون جنيه .

١١- المدينون واوراق القبض : العملاء :

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
العملاء	١١٩٣١٧١٢	١١٥٨٥٤١٥
حسابات مدينة لدى لشركة القبضة	١٩٢١٥٨	٠
حسابات مدينة للمصالح والهيئات	٢٣٣٦٣٤٧٣	٧٩٨٢١٩٩٠
ايرادات مستحقة التحصيل	٦٢٦٣٤	٨٤٠٥٥
مصروفات مدفوعة مقدماً	٧٣٤١٨٢	٧٣١٤٠٣
حسابات مدينة اخرى	٣٠١٩٣٣٨٨	١٩٣٨٧٢٧٩
موردون	٥١٠٣٦٨٤٥٣	٤٧٤٢٩٩٤١٤
الإجمالي	**٥٧٦٨٤٦٠٠٠**	**٥٨٥٩٠٩٥٥٦**

- تم إظهار المركز المالى بصافى قيمة المدينون بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٨٥٣١٧٥٨ جنيه

١٢- النقدية والودائع :

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
ودائع بالبنوك	٢٩٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠
حسابات جارية البنوك	٨١٠٤٣١٠	١٨٠٢٢٢٤١
نقدية بالصندوق	٦٠٣٨٤٩	٣٦٦٨٣
الإجمالي	**٨٩٩٨١٥٩**	**١٨٣٤٨٩٢٤**

mostafa :

- أذون الخزانة :

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
أذون الخزانة	٤٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٢٣٠٠٠٠٠٠

- هذا وقد تم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة .

١٣- الاحتياطيات وفائض الفترة :

- بلغت جملة الاحتياطيات ٢١٦٣٨٧٥٧٧ جنيه وبيانها كالتالي :

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠
احتياطي قانوني	٧٠١٤١٥٦٠	٧٠١٤١٥٦٠
احتياطي نظامي	١٢٠٣٩١٦٧١	١٢٠٣٩١٦٧١
احتياطي رأسمالي	٨١٧٨٠٠٢	٨١٧٨٠٠٢
احتياطيات أخرى	١٧٦٧٦٣٤٤	١٧٦٧٦٣٤٤
الإجمالي	**٢١٦٣٨٧٥٧٧**	**٢١٦٣٨٧٥٧٧**

- بلغ صافى الربح قبل إحتساب الضريبة الدخلية والمؤجلة ٣١,٢٢٢ مليون جنيه مقابل ٣٢,٦٨٢مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق بنسبة تطور ٩٦% .
- بلغ صافى الربح بعد احتساب ضريبة الدخل ٢٤,٢٢٢ مليون جنيه مقابل ٢٥,٤٣٢ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق بنسبة تطور ٩٥% .

١٤- المخصصات :

- يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو التزام حكمى ويترتب عليه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد تلك الالتزامات وبيانها .

- القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٧/١	إضافات	إستبعادات	الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠
مخصص الضرائب متنازع عليها	٢٩٧٦٤٣٨٦	٠	٠	٢٩٧٦٤٣٨٦
مخصص المطالبات والمنازعات	٤١٩٣٣٧٥٥	٠	٠	٤١٩٣٣٧٥٥
مخصصات اخرى	٨١٦٠٠٦٧٥	٠	٠	٨١٦٠٠٦٧٥
الإجمالي	**١٥٣٢٩٨٨١٦**	٠	٠	**١٥٣٢٩٨٨١٦**

mostafa :

١٥- الدائنون وأوراق الدفع

القيمة بالجنية

البيان	الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠	الرصيد في ٢٠٢١/٦/٠
موردون وأوراق دفع	٤١١٠٢٢٠٤٩	٤١٤٨٥٢٩٣٣
حسابات دائنة مستحقة لشركة القبضة والشقيقة	١٩١٦٩١٨	٥٠٩٤٥٨٦
حسابات دائنة للمصالح والهيئات	٤٦٩٩٩١٨٥	٤٩٢٤١٤٠٢
دائنو توزيعات	٩٥٩٣٥١٨٠	٩٥٩٣٥١٨٠
مصروفات مستحقة لسداد	٢٧١٦٥٤٠٣	٢٥٤٠٢٢٢١
حسابات دائنة اخرى	٣٠٤١٣١٤٣	٣٩٦٥٥٣٩٣
العملاء (دائن)	٩٢٠٦٤٩٠٣	٩١٨٩٦٧٠٣
حسابات جارية بالبنوك (تسويق دائن)	٢٩٧٠١	١٠١٥٩٧٩٩
الإجمالي	٧٠٥٥٤٦٤٨٢	٧٣٢٢٣٨٢١٧

١٦- الموقف الضريبي :

- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
- تقوم الشركة بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية .
- ضريبة التمغة تم الفحص الضريبي حتى ٢٠١٤ .
- تم فحص ضريبة المبيعات طبقاً للقانون رقم ١١ لسنه ١٩٩١ وذلك حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ كما يتم سداد ضريبة القيمة المضافة شهرياً وفقاً للقانون رقم ٦٧ لسنه ٢٠١٦.
- ومكون مخصص ضرائب بمبلغ ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه لمواجهة أي فروق ضريبية .
- يتم سداد مستحقات الضرائب العقارية اولاً بأول طبقاً للمطالبات الواردة من المصلحة .

١٧- جهود الشركة لتطبيق معايير حوكمة الشركات :

- قامت الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة بهدف النهوض والارتقاء بأصولها المملوكة

حيث أنعكس ذلك على ما يلى :-

أ – تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الاجور والحوافز حفاظاً على تميز الكفاءات البشرية أسوه بباقي الشركات .

ب – تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح وبتعاون تام مع كلاً من : (بورصة الأوراق المالية ، الهيئة العامة للرقابة المالية) .

جـ - العمل من خلال الإطار التنظيمي القانوني في ضوء أحكام القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع إتباع معايير المحاسبة المصرية .

د – قيام الشركة بإنشاء موقع الكترونى لها .

هـ - وجود لجنة المراجعة الداخلية وقيامها بإرسال تقاريرها بصفة دورية للبورصة والهيئة العامة للرقابة المالية .

mostafa :

١٨- الارتباطات الرأسمالية :

- تم التعاقد مع شركة اوكريم الايطالية على توريد الات ومعدات لمطحن السنانية بدمياط.

١٩- المسئولية البيئية والاجتماعية للشركة :

- تقوم الشركة بالوفاء بمسئوليتها البيئية والاجتماعية ايماءاً منها بضرورة المساهمة فى تحقيق هدف المحافظة على البيئة لصالح المجتمع ومن هذا المنطلق تحملت الشركة استثمارات بتركيب اجهزة للمحافظة على البيئة بوحداتها الانتاجية .

٢٠- الادوات المالية وإدارة المخاطر .

- تتمثل الادوات المالية للشركة فى الاصول والالتزامات المالية وتتضمن الاصول المالية ارصدة النقدية والحسابات المدينة كما تتضمن الالتزامات المالية الحسابات الدائنة والشركة لا تتحمل اى نوع من المخاطر المالية ولا مخاطر الائتمان .

٢١- فيروس كورونا :

- تم تأكيد وجود فيروس المستجد (كوفيد ١٩) فى اوائل عام ٢٠٢٠ وانتشر على مستوى العالم بما فى ذلك جمهورية مصر العربية مما تسبب فى تعطيل العديد من الشركات والأنشطة الاقتصادية والخدمية وسائر مجالات الاعمال بما له من تأثير سلبى على الاستثمارات وإنخفاض الاسهم بالبورصة وإنخفاض حجم المعاملات على اختلاف انواعها، وتعتبر الادارة ان هذا الحدث غير قابل للتعديل فى القوائم المالية نظراً لان الوضع متغير وسريع التطور ، ولا تعتبر انه من الممكن تحديد تقدير كمى للاثر المحتمل لهذا التفشى على البيانات المالية المستقبلية للشركة فى هذه المرحلة .
- صدر بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ بتأجيل تطبيق التعديلات فى معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنه ٢٠١٦ بشان إضافة وتعديل لبعض معايير المحاسبة المصرية المقررة تطبيقها اعتباراً من بداية العام الحالي ٢٠٢٠ وقصرها على القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠ .
- التزاماً بقرار السيد / وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنه ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) حيث صدر بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ بتأجيل تطبيق تعديلات في معايير المحاسبة المصرية المقرر تطبيقها اعتباراً من بداية العام المالي ٢٠٢٠ وقصرها على القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠ ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنه ٢٠٢٠ لتطبيق معايير المحاسبة المصرية ارقام ٤٧ (الادوات المالية) ، ٤٨ (الايراد من العقود مع العملاء) ، ٤٩ (عقود التأجير) اعتباراً من ٢٠٢١/١/١ ثم صدر تعميم الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ بقرار اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (٤٧) في القوائم المالية الربع سنوية في ٢٠٢١/١٢/٣١ مع إدراج الاثر المحاسبي المجمع للعام بالكامل في ٢٠٢١/١٢/٣١ مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافى عن ذلك .

واللّه ولى التوفيق ...

المشرف	العضو المنتدب
على القطاع المالى	للشئون المالية والتجارية
محاسب / رضا عمر عبدالعزيز	محاسب / عادل راغب حسين

mostafa :

الأستاذ الدكتور
عبد الرسول عبد الهادي عبد الرسول
محاسبون قانونيون وخبراء ضرائب
س . م . م ١١٥٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية فى ٢٠٢١/٩/٣٠
لشركة مطاحن شرق الدلتا (ش.م.م)

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا (ش.م.م)
طريق الأحرار / الزقازيق

مقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى لشركة مطاحن شرق الدلتا (ش.م.م) وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية لإعطاء صورة عادلة وواضحة عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى حدود القوانين والقرارات واللوائح السارية ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء رأى على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة بمعرفة مراقب حساباتها" ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

ومع عدم اعتبار هذا تحفظاً ، وكما ورد بالإيضاح رقم (٢١) الخاص بالأحداث الجارية واللاحقة من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لم تتوافر لإدارة الشركة المعلومات التي تساعد في الإفصاح عن تأثير الأحداث الجارية واللاحقة على الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات الحالية والقادمة ، وبالتالي تحديد مدى وحجم تلك الآثار وتأثيرها على الأصول والالتزامات المدرجة بالمركز المالي

الـرأى

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمو إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى حدود القوانين والقرارات واللوائح السارية ذات العلاقة .

٢٠٢١/١١/١٠

مراقب الحسابات
(د . عبد الرسول عبد الهادى)
محاسب قانونى وخبير ضرائب

Prof. Abdel Rassoul Abdel Hady
A.A.R 11585
Chartered Acc., Auditor & Tax Cons.

الإسكندرية : ١٨ شارع إبن الخطاب - العطارين ت : ٣٩٣٠١١٠ (٠٣) طنطا : ٢ شارع المتحف ت : ٣٣٠٢٢٣٩ فاكس : ٣٣٠٢٢٤٠ (٠٤٠)
الإسكندرية : عمارات فيروزة سموحة (خلف نادي سموحة) - عمارة (٤) الدور الأول شقة (١٠٥) ت: ٠١٢٢١٦٨٥٥٥٩ - ٠١٢٢٣٣٠٠١٤٤
E-mail : a.rassoul@yahoo.com

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً فى ١٠/١١/٢٠٢١

الوكيل الأول

مدير الإدارة

(محاسب / أشرف محمد سعد الدين)

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن شرق الدلتا
فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

إلى السادة / مساهمى شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية [١] لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٩/٣٠ من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي ضوء الفحص المحدود فقد تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- تم إثبات أرصدة أول المدة في ٢٠٢١/٧/١ على أساس الأرصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بعد التعديل والتي تم إعتمادها من الجمعية العامة في ٢٠٢١/١١/٢.

- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتي ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٤,٢٢٢ مليون جنيه مقابل نحو ٢٥,٤٣٢ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بنقص قدره ١,٢١٠ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، إيرادات وأرباح أخرى ، الفوائد الدائنة) بنحو ١٨,٦٩٨ مليون جنيه وبنسبة ٧٧,١٩% من الربح المُحقق.

- ما زال لم يتم توثيق محضر الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

- عدم قيام الشركة بتوثيق محاضر مجلس الإدارة منذ مايو ٢٠٢٠ حيث كان أخر محضر موثق هو محضر مجلس الإدارة رقم (٦) المؤرخ ٢٠٢٠/٥/٣٠ والذي تم توثيقه بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩ من قبل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

- عدم قيام الشركة بالرد على مذكرتنا الصادرة برقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ وإستعجالاتنا المتكررة والخاصة بإنتخابات مجلس إدارة الشركة بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وحضور جلسات إجتماع مجلس إدارة الشركة بعد الإنتخابات لبيان الموقف القانوني لمجلس الإدارة ، الأمر الذى يُعد مخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المُعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ المواد أرقام (١٢ ، ١٧) .

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه جاري إعداد الرد ، وهو ما لم يتم حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢١.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني في هذا الشأن.

- قامت إدارة مراقبة الحسابات بإعداد تقرير عن مراجعة تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة مطاحن شرق الدلتا ليتفق مع تعديلات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ولائحته التنفيذية والصادر للشركة برقم ٢١٤ في ٢٠٢١/١٠/٦ وذلك بناءً على مشروع تعديل بعض مواد النظام الأساسي المقترح للشركة الوارد للإدارة برقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ ، وقد قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ لتعديل بعض المواد الواردة بتقرير إدارة مراقبة الحسابات ولم يتم تعديل بعض المواد والتى لم يتم إدراجها ضمن المشروع المقترح رغم سابقة الإشارة إليها أكثر من مرة وأخرها في ٢٠٢١/١٠/٦ ، وهي كما يلي :

* لم يتضمن النظام الأساسي الشركة ما ورد بالمادة رقم (٦٢) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والخاصة بتعيين مستشار قانوني للشركة والتى تنص على أنه " مع مراعاة أحكام المادة (٦٠) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يجب على مجلس الإدارة أن يتعاقد مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم الإستئناف على الأقل للعمل مستشاراً قانونياً للشركة وذلك بالشروط والمدة التى يتفق عليها " ، وذلك رغم موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٩ على تجديد التعاقد مع المستشار القانوني للشركة براتب مقطوع قدره ١٠ آلاف جنيه وذلك إعتباراً من ٢٠٢٠/١٠/١ وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، تم إعداد مذكرة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦ للعرض على السيد المهندس/ العضو المنتدب للنظر في تجديد التعاقد.

* تنص الفقرة (جـ) من المادة رقم (٤٧) من النظام الأساسى للشركة على أنه " إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها " ، المادة رقم (٦١) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على أنه " فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك " ، وذلك بالمخالفة لكل من :

- المادة رقم (٦٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والتى تنص على أنه " إذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها " .
- المادة رقم (٢٢٧) من اللائحة التنفيذية بعد التعديل والتى تنص على أنه " كما تجتمع الجمعية العامة غير العادية – بناءً على دعوة مجلس الإدارة – للنظر فى حل الشركة أو

إستمرارها ، إذا بلغت خسائر الشركة فى سنة مالية واحدة أو أكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخِر قوائم مالية سنوية معتمدة للشركة " .

- المادة رقم (٦٠) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تنص على أنه " إذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها " .

* لم تتضمن المادة رقم (٤٧) من النظام الأساسى للشركة والخاصة بإختصاصات الجمعية العامة غير العادية بعض الإختصاصات الواردة بالمادة رقم (٢٢٧) من اللائحة التنفيذية وبالمادة رقم (٤٧) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تتمثل فى " ١- زيادة رأس المال المرخص به أو تخفيضه ، ٢- الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة ، ٤- تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الأسهم " .

* الفقرة الثانية من المادة رقم (٥٧) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على أنه " ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الإحتياطيات التى تملك التصرف فيها بموجب النظام الأساسى للشركة " ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (١٩٤) من اللائحة التنفيذية والتى تنص على أنه " كما يجوز للجمعية العامة – أن تقرر توزيع كل أو بعض الإحتياطيات التى تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام – ويجب أن يتضمن قرار الجمعية فى هذا الشأن بياناً بأوضاع المال الإحتياطى الذى يجرى التوزيع منه " .

* لم تتضمن المادة رقم (٥) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على " إطالة آمد الشركة لمدة ٢٥ سنة أخرى (خمسة وعشرون سنة) تبدأ من تاريخ إنتهاء المدة السابقة ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية إطالة المدة أو تقصيرها " ما ورد بالمادة رقم (٥) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تنص على أن " وتخطر بذلك الجهة الإدارية لإتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بقانون الشركات المشار إليه ولائحته التنفيذية ".

* لم تتضمن المادة رقم (٤١) من النظام الأساسى للشركة الفقرة التالية والواردة بالمادة رقم (٤١) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تنص على أنه " ويجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور إجتماع الجمعية العامة أن يثبتوا انهم أودعوا في مركز الشركة كشف حساب معتمداً صادراً من إحدى شركات سجلات الأوراق المالية قبل

إنعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل وأن يرفقوا مع هذا الكشف شهادة من شركة إدارة سجلات الأوراق المالية بتجميد هذا الرصيد من الأسهم لحين إنفضاض الجمعية " .

يتعين دراسة جميع ما سبق مع ضرورة إستكمال تعديل مواد النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المُشار إليها.

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٤١٠,١٠٠ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٥,٤٦٦ مليون جنيه ، ٢٦,١٦٢ مليون جنيه ، ٦٠٣,٨٤٩ ألف جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

- وجود العديد من الأصول الثابتة المُهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة في ٢٠٢١/٩/٣٠ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية.

يتعين الحصر وإعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة .

- في ٢٠٢١/٩/١٤ صدر أمر إسناد للمكتب الإستشاري الإيمان للتصميمات والإستشارات الهندسية لتحديد الحالة الإنشائية لمباني الشركة (إزالة – ترميم) ، حيث ورد التقرير لكل من منطقة الإسماعيلية وقطاع الدقهلية وقطاع الشرقية والإدارة العامة وتضمنت تقارير المعاينات بالتوصية بإزالة بعض المباني لسطح الأرض ومعالجة وإزالة وترميم بعض الأسقف والحوائط الخارجية والداخلية وصنفرة حديد التسليح لبعض الأسقف ودهانه بمادة مانعة للصدأ.

يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن لما له من أثر مالى على أصول الشركة وإستثماراتها.

- **بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥,٤٦٦ مليون جنيه** متضمن مبلغ نحو ٦٢٢,١٤١ ألف جنيه قيمة الزيادة المالية عن نسبة الـ ٢٥% من قيمة الإسناد

عن أعمال تنفيذ المنشآت المُلحقة لمشروع جمالون الشركة بالإسماعيلية وذلك وفقاً للمستخلص الختامي لعملية إنشاء الجمالون وموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣١.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٢,٩٢٧ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :

* نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مُسمي شراء أرض دمياط يمثل ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط (وذلك خلال شهري فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠) والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتى لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢١.

ونشير فى هذا الصدد إلى أنه بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ قرر مجلس إدارة الشركة بتكليف القطاع القانوني بإعداد مذكرة تفصيلية مؤيدة بالمستندات للأرض التى تم شراءها بمنطقة السيالة بدمياط ويتم عرضها على المستشار القانوني للشركة للرأي مع عرض الرأي على مجلس الإدارة بجلسته القادمة ، وقد تم إعداد مذكرة من قبل القطاع القانوني للعرض على السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة والتى تضمنت أن هناك معوقات في التسجيل وهي الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع لها الأرض يفيد عدم وجود مخالفات عن المباني المقامة على هذه الأرض وهذه المباني مقامة بمعرفة شركة إبن سينا فارما منذ عام ٢٠١٠ دون ترخيص هذا بالإضافة إلى أن المطحن مقام دون ترخيص الأمر الذي يتعذر معه إستكمال إجراءات تسجيل الأرض لعدم إمكانية الحصول على المستندات المطلوبة من مجلس المدينة لإستكمال إجراءات التنفيذ ، وأنه ثبت من عقد الإيجار مع شركة إبن سينا فارما المؤرخ ٢٠١٠/٥/١٢ أن المباني المقامة تمت في ضوء البند الرابع والذي ينص على أن شركة إبن سينا فارما ستقوم بعمل الإنشاءات وتتم الأعمال تحت إشراف فني من قبل القطاع الهندسي للشركة ، وتضمنت المذكرة أن المسئول عن إقامة المباني المقامة على هذه الأرض هي شركة إبن سينا فارما وتحت إشراف القطاع الهندسي بالشركة وهي السبب في توقف إجراءات التسجيل بالشهر العقاري حيث أن الشهر العقاري طلب لإستكمال الإجراءات (رخصة المباني أو خطاب من مجلس المدينة يفيد عدم تحرير مخالفات عن هذه المباني) ولا توجد رخصة لهذه المباني ورفض مجلس المدينة إستخراج هذه الشهادة.

يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة ، مع تحديد المسئولية حيال وجود مباني دون تراخيص مما أدي إلى وجود معوقات في عملية تسجيل الأرض.

* نحو ٦٦٦,٤٥٤ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة بنسبة ١٠٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة في يناير ٢٠٢٠ ، وقد تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وتدريب عدد ٥ عاملين من الشركة في ٢٠٢٠/٤/٢١ ، وطبقاً لما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ فإنه تم عمل محضر بدء التدريب مع شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبدء العمل الفعلي بداية من ٢٠٢١/٧/١.

يتعين موافاتنا بالموقف النهائي وإجراء التصويب اللازم في ضوء محضر بدء التدريب الأمر الذي يشير إلى إنتهاء التركيبات وإختبار الشبكة للإستفادة من المال المستثمر فى المشروع.

بلغ المخزون في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٦,١٦٢ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) ، وذلك رغم ردود الشركة المتكررة بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢).

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠.

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٤,٧٢١ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المنصرف من الأصناف الواردة.

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية حيث لم يتم تصوير القوائم المالية بصافي المدينين والأرصدة مطروحاً منها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تطبيقاً للفقرة رقم (٣٣) من المعيار والتى تقضي بأنه " على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات ، حيث إن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث. ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها ومنها على سبيل المثال خصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الراكد من بند المخزون وخصم الإضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين ".

يتعين إعادة تصوير القوائم المالية في ضوء ذلك.

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهما المدينة في ٢٠٢١/٩/٣٠.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ ١٦٧,١٢٢ ألف جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

- بلغ حساب مصروفات مدفوعة مقدماً في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٧٣٤,١٨٢ ألف جنيه ، وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ يتضمن مبلغ ٧٣١,٤٠٣ ألف جنيه رصيد أول المدة في ٢٠٢١/٧/١ لم يتم تحميل مصروفات المركز المالى في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنصيبها من هذا المبلغ.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب مصروفات مدفوعة مقدماً بنصيب فترة المركز المالي في ٢٠٢١/٩/٣٠ مقابل التحميل على حساب المصروفات.

- عدم قيام الشركة بحساب إنحرافات إستهلاك السولار في ضوء المعدلات المعيارية عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠.

يتعين ضرورة الإنتهاء من حساب الإنحراف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ وإجراء ما يلزم من تصويبات في ضوء ذلك.

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٩٢ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٥٥٢ مليون جنيه بفارق قدره ١٦٠ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٦١,٨٣١ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ **مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى).

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول.

- بلغ **مخصص الضرائب المتنازع** عليها نحو ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :

* **نحو ٢٧,٨١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل** عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ والبالغة ٢٣,٩٥٢ مليون جنيه وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة ، بخلاف ورود نموذج رقم ٣٢ فحص عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ وإنتهي الفحص إلى إستحقاق ضريبة قدرها ١٨٠,٧٧٤ مليون جنيه وتم الإعتراض عليه وإحالة الملف إلي اللجنة الداخلية وما زال متداول حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢١ ، وقد بلغ المُسدد عن تلك الفترة نحو ١٣٨,٨٢٩ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤١,٩٤٥ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق من أنه بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٩ ورد للشركة إخطار من مصلحة الضرائب المصرية عن فحص الأعوام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ المنتهي إلى إستحقاق ضريبة قدرها نحو ٨٧,١٣٠ مليون جنيه وقد بلغ المُسدد عن تلك الأعوام نحو ٦٥,٣٣٠ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٢١,٨٠٠ مليون جنيه.

* **نحو ١,٩٤٥ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة** طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية.

يتعين تنفيذ توصيات الجمعية العامة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية.

- بلغ **مخصص المطالبات والمنازعات** نحو ٤١,٩٣٤ مليون جنيه وبنسبة ٨٧,٣٢% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٨,٠٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.

ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/٩/٣٠ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة ومن ذلك ما يلي :

* نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ مدنى كلي الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهدة الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة من ٢٠١٣/٢/٢٧ حتي ٢٠١٣/٥/٣٠ ، وقضي فيها بجلسة ٢٠٢١/٤/٢٤ لصالح الشركة بإلزام المذكور بسداد المبلغ سالف الذكر وفوائد ٤% من تاريخ المطالبة في ٢٠١٦/١١/٦ ، وطعن المذكور على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦٤ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/١١/٢.
* نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه وصدر فيها حكم لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ ألف جنيه وتم الطعن عليه بالإستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/١١/١٤.

يتعين تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع فحص المبالغ سالفة الذكر وبيانها والإفادة.

- بلغ **رصيد حساب المخصصات الأخرى** نحو ٨١,٦٠١ مليون جنيه تتمثل فى :

* **نحو ١٣,٤٠٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن** طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، في حين أن الغرامات والعقوبات التموينية على مطاحن الشركة المُسددة طبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغت نحو ٨,٤١٤ مليون جنيه لبعض مطاحن الشركة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق وتطبيق رقابة فعالة للحد من هذه المخالفات.

* **نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى** محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٢ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعنت الشركة على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ومازالت متداولة.

يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق.

* **نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة** على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ ، **ويتصل بذلك :**

- تم سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.
- تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه، قامت الشركة بسدادها خصماً من حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة.

- بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتي ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١.
- بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق.

بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٤١١,٠٢٢ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٥١٠,٣٦٨ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٥٠٢,٤٦٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٩٨,٩٩١ مليون جنيه ، فضلاً عن وجود مبلغ نحو ١,٥٦٩ مليون جنيه تحت مسمي الهيئة العامة للسلع التموينية (تسويق) بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات.
- سبق الإشارة بتقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه تم إجراء مطابقة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٦٧,٤٦٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٩١,٥٣٠ مليون جنيه ، وقد أسفرت التسوية المالية الواردة بالمطابقة على الأرصدة بحسابات الموردين والحسابات المدينة للمصالح والهيئات عن وجود فرق قدره نحو ٢٢ مليون جنيه.

أغفلت المطابقة التحفظات التالية والسابق إدراجها بالمطابقات عن السنوات الماضية:

* فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتى تتمثل فى (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
* مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح مستورد مُعلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة ودراسة الفروق الواردة بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع بحث ودراسة كافة الفروق السابق الإشارة إليها مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات.

- تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢١/٩/٣٠ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الأخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز كما يلي :

* نحو ٦٩,٨٣٣ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر تمثل فروق مستحقات مخابز ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز.
* نحو ١٩,١٧١ مليون جنيه تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأن هذه الأرصدة تمثل مبالغ مستحقة للقطاع الخاص طرف الهيئة العامة للسلع التموينية (حـ/ الموردين) وسيتم إجراء القيود اللازمة فور ورود أي سداد لتلك المستحقات من الهيئة العامة للسلع التموينية.

تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة على أرصدتها في ٢٠٢١/٦/٣٠.

كما أوصت الجمعية العامة فى ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ودراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما تم فى هذا الشأن وهو ما لم نواف بما تم بشأنه حتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١.

يتعين ضرورة تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة ببحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة.

- سبق مخاطبة الشركة بمذكرة إدارة مراقبة الحسابات رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠ بشأن الخطابات الواردة للإدارة والمتضمنة وجود رصيد مدين بمبلغ ٣١٢٦٥٩٠ جنيه يخص محافظة دمياط والتى لم يرد رد عليها من الشركة حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢١ ، والتى تضمنت أنه قد ورد لإدارة مراقبة الحسابات خطاب من محافظة دمياط (الإدارة العامة للشئون الإقتصادية – إدارة البحوث) والمؤرخ ٢٠٢١/٨/٢٩ والذي تضمن أنه بناءً على الخطاب الوارد إليهم بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ والمتضمن وجود رصيد حساب مدين بمبلغ ٣١٢٦٥٩٠ جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم طلب الإفادة بنوع الدين والتعاملات الخاصة به والجهة التى تم التعامل معها لمحافظة دمياط وذلك حتي يتسني للمحافظة متابعة الدين والتعامل معه ، كما ورد أيضاً لإدارة مراقبة الحسابات إستعجال رقم (١) من محافظة دمياط (الإدارة العامة للشئون الإقتصادية – إدارة البحوث) والمؤرخ ٢٠٢١/٩/١٩ بخصوص هذا الرصيد.

نكرر توصيتنا بسرعة دراسة جميع ما سبق مع ضرورة إتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن ومخاطبة محافظة دمياط وموافاتها بنوع الدين والتعاملات الخاصة به والجهة التى تم التعامل معها لمحافظة دمياط وذلك حتي يتسني للمحافظة متابعة الدين والتعامل معه وذلك حفاظاً على حقوق الشركة ولما له من أثر مالي.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالنتيجة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ،

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري (حـ/ الأمانات) في ٢٠٢١/٩/٣٠ بالخطأ مبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمي قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق وصحته التعلية على حـ/ إيرادات وأرباح غير عادية.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات وأرباح غير عادية.

- بمطابقة أرصدة العجوزات والغرامات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ والظاهرة بكل من حسابات الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى تبين وجود العديد من الفروق ، والجدول التالى يوضح ذلك :

(المبالغ بالجنيه)

بيان	المبلغ بالحسابات الدائنة	المبلغ بالحسابات المدينة	الفرق
غرامات مطحن العريش	١٠٥٨,٦١	١١٦٤٤,٦٤	١٠٥٨٦,٠٣-
غرامات مطحن السويس ومستودع العريش	٢٩٨٥٩,٠٦	٣٢٨٤٤٥,٨٢	٢٩٨٥٨٦,٧٦-
عجز سولار- عبد المنعم أحمد مصطفي	٢٥٣٠١,٢٨	٣٨٢٠٧,٢٨	١٢٩٠٦-
عجز سولار- أيمن جمال الصاوي	٢٧٢٩٧,٧٦	٣٣٠٤٣,٧٥	٥٧٤٥,٩٩-
الإجمالي	**٨٣٥١٦,٧١**	٤١١٣٤١,٤٩	٣٢٧٨٢٤,٧٨-

يتعين بحث ما سبق مع حصر الحالات المشابهة والعمل على إجراء التصويب اللازم والإفادة .

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى :

* نحو ٦,٣٧٧ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحدات الشركة.
* نحو ٥,٥٩٦ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات.
* نحو ١,٦٥٠ مليون جنيه قيمة منحة المولد النبوي الشريف.
* نحو ٢٥٠,٦٦٥ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى لمناطق الشركة عدا منطقة سيناء.

- لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون التى تخص فترة المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات .

- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) حيث تم إجراء مقاصة بين حساب مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٠٨٥ مليون جنبه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٧٩٩ مليون جنيه.

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .

- لم تقم الشركة بتحميل المصروفات بقيمة صندوق موازنة الأسعار والأنشطة والمستحق للشركة القابضة للصناعات الغذائية (٥٠ قرش على كل طن يتم تخزينه بشركات الصوامع والمطاحن) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ٧ مليون جنيه دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، كما لم تقم الشركة بحساب النفقة الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بلغت نحو ٦٠٠,٤٨٥ ألف جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث).

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٣٢٥ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨.

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٣,٦١١ مليون جنيه

دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بلغت نحو ٦٠٠,٤٨٥ ألف جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث).

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته ، مع مراعاة العمر المتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنتهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الأخر.

- تضمنت المصروفات (خدمات مشتراه – صيانة المباني) في ٢٠٢١/٩/٣٠ بالخطأ مبلغ ٧٤,٢٨١ ألف جنيه قيمة منصرف لتركيب مظلة خاصة بزلاقة مطحن بورسعيد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

- لم يتضمن المركز المالى المعروض في ٢٠٢١/٩/٣٠ الآثار المالية لتطبيق القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ والصادر في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن إصدار قانون إنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمواد أرقام ١٢ ، ١٣ منه ، والكتب الدورية أرقام (١٠٣ ، ١٢٨) لسنة ٢٠٢١ الصادرة من وزارة المالية.

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القانون والكتب الدورية السابق الإشارة إليها.

- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٩١,٦٠٩ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ١١,٣٤٧ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٣,١٤٨ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ٦٦٩,٥٤٥ ألف جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

- بلغ إجمالى عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٤,٣١٦ مليون جنيه تم منح نحو ٢,٩٧٠ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٢٠,٧٤% من إجمالى العمولة ، وقد بلغت نسبة حافز العملاء خلال شهر سبتمبر ٤٠,٧٨% ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الشهر	حافز العميل	صافى العمولة	إجمالى العمولة	نسبة حافز العميل	نسبة حافز الشركة
يوليو	٠	٥٠٦٦٢١٩	٥٠٦٦٢١٩	%٠	%١٠٠
أغسطس	٧٩٥٠٠٤	٣١٢٢٥٠٤	٣٩١٧٥٠٨	%٢٠,٢٩	%٧٩,٧١
سبتمبر	٢١٧٤٦٧٨	٣١٥٧٧٨٢	٥٣٣٢٤٦٠	%٤٠,٧٨	%٢٢.٥٩
الإجمالى	**٢٩٦٩٦٨٢**	**١١٣٤٦٥٠٥**	**١٤٣١٦١٨٧**	**%٢٠,٧٤**	**%٧٩,٢٦**

يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المنظمة لذلك والإفادة وموافاتنا بأسباب إرتفاع نسبة الحافز الممنوح للعملاء خلال شهر سبتمبر مقارنة بباقي أشهر الفترة.

- لم يتم تأثير مخصص الديون المُشكوك في تحصيلها بمبلغ ٥٥ ألف جنيه والتى تم تحصيلها وفقاً للحكم الصادر ضد العميل السيد/ حسن حافظ عرابي من أصل المديونية البالغة ١١٦,٦٥٤ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتعلية الإيرادات (مخصصات إنتفي الغرض منها) بمبلغ ٥٥ ألف جنيه مقابل تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه " يتم الإعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق " حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ لما يلي :

* مبلغ نحو ٣١٤,٣٧٢ ألف جنيه قيمة إيرادات نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين.
* مبلغ ٢٦,٨٣٧ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز).
* مبلغ ١٤,١٥٦ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر سبتمبر ٢٠٢١.
* مبلغ ١١,١٢٤ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى.
* قيمة فوائد الودائع حتى ٢٠٢١/٩/٣٠.

يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق فى ٢٠٢١/٩/٣٠.

- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢٠/١١/٤ وردود الشركة المتكررة بمخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى شأن بيان مدى خضوع الإيجارات الدائنة البالغة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١,٣١١ مليون جنيه لضريبة القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبى وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وموافاتنا.

- صدر خطاب من الإدارة العامة للضريبة على تداول الأوراق المالية (قطاع التحصيل تحت حساب الضريبة – مصلحة الضرائب المصرية – وزارة المالية) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥ الموجه لرئيس البورصة المصرية بشأن توجيه شركات تداول الأوراق المالية والمُسجلة طرف البورصة من خلال الربط الشبكي بضرورة توجه عملاء الشركات والمتعاملين في بورصة الأوراق المالية لتسوية موقفهم الضريبي عن توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وسداد الضريبة المستحقة عليهم تطبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمُعدل بقرار بقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وذلك من خلال توجيههم للإدارة المختصة وهي الإدارة العامة للضريبة على تداول الأوراق المالية وذلك تفادياً للإجراءات القانونية المُتخذة في حال التقاعس عن سداد الضريبة.

يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن في ضوء ما ورد بخطاب الإدارة العامة للضريبة على تداول الأوراق المالية السابق الإشارة إليه.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره ، أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٦,١٥١ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

- نحو ٢,١٧٨ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح.
- نحو ١,٦٥٢ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات.
- نحو ١,١٦٥ مليون جنيه خسائر الصوامع.
- نحو ٩٦٧ ألف جنيه خسائر مطحن السادات بدمياط.

يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، وإتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.

- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل

قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ من أنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تطبيقها مستقبلاً.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وبما ورد برد الشركة.

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومما لا يعد تحفظاً :

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى :

* عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز) وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات والتي تقضي بأنه " يتعين الإفصاح عن طبيعة ومقدار كل المنح التي تم الإعتراف بها بالقوائم المالية مع الإشارة إلي أية أشكال أخري من المساعدات تكون المنشأة قد إستفادت منها بطريق مباشر ".

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات ".

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) والتى تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧) والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها ".

* لم يتضمن الإيضاح رقم (٣) الخاص بهيكل رأس المال نسب المساهمة الخاصة بكل من السادة (محمد عبد الحميد أحمد لطفي الفقي ، المثني محمد عبد الحميد أحمد لطفي الفقي ، فاطمة النبوية محمد أبو الحسن) والمتحفظ عليها ، كما تضمن هذا الإيضاح أنه صدر قرار لجنة التحفظ والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابين بتعيين السيد اللواء الدكتور/ طارق محمود تهامي دياب مفوضاً من قبل لجنة التحفظ وذلك رغم أن المفوض من قبل لجنة التحفظ هو السيد اللواء/ أحمد محمد عبد المنعم أحمد.

* لم يتضمن الإيضاح رقم (١٦) الخاص بالموقف الضريبي وجود مبلغ نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه ضمن المخصصات الأخري لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي ما سبق.

- وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

يتعين تحديد الموقف القانوني لجميع الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف على حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٧,٢٧٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح - تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد وموالاة الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم في هذا الشأن.

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.

- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة منها مساحة نحو ٦٦ ألف متر.

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢١/٩/٣٠ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة) وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- **بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١١,٩٣٢ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه)** متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.

- تضمن حساب العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٩/٣٠ بعض المبالغ المتوقفة والبالغة نحو ٧٨٧,٤٠٨ ألف جنيه للعملاء (عبد المسيح عزيز خله ، محمد سعيد العمرى ، إبراهيم عبد العزيز جادو) عن تعاملات خلال الأعوام المالية ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، وفقاً للبيانات المُقدمة لنا من الشركة فإن الأحكام الصادرة لصالح الشركة إنقضت بالتقادم المسقط لحق الشركة ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه جاري عرض مذكرة لإعدام تلك المديونيات.

وقد قامت الشركة بمخاطبة السيد الدكتور/ المحاسب الخارجي بكتابها رقم ٢٤٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦ بشأن إعدام تلك المديونيات وورد للشركة رد من المحاسب الخارجي بأن الإجراءات التى قامت بها الشركة حيال تلك المديونيات تتوافر فيها أحكام المادة رقم (٢٨) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأنهم لإمساك الشركة حسابات منتظمة

وإرتباط الدين بنشاط الشركة وسبق إدراجه ضمن حسابات الشركة وإتخاذ إجراءات جادة لإستبعاد الدين.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة موافاتنا بموقف تلك المديونيات.

- ما زال لم يتم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بشأن تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية مع العمل على تحديث تلك المعدلات نظرا لمرور حوالى ٧ سنوات على وضعها والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان مصروفات عوامل الإنتاج وإحكاما للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- الإنفاق على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية منها مبلغ ١٦٥ ألف جنيه بمطحن عرابي ، ١٣٥ ألف جنيه بمطحن جمصة ، ٦٥ ألف جنيه بشونة السلام ، ٤٤ ألف جنيه بمخبز ههيا ، ٣٣ ألف جنيه بمطحن السادات دقهلية.

يتعين ضرورة الإلتزام بالمادة رقم (٣) من اللائحة المالية للشركة بالنسبة للإنفاق على مشروعات دون وجود مبالغ مُعتمدة لها بالخطة الإستثمارية.

تحريرا في ١٠/١١/٢٠٢١

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب /علي سيد علي) **(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)**

يعتمد ،،،
وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / أشرف محمد سعد الدين)